العدد(1414) السنة السادسة - الاثنين (19) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مخاوف من إقبال غير مشجع للمسيحيين في الانتخابات المقبلة

بغداد/ المدى

ألمحت وزيرة الهجرة والمهجرين السابقة باسكال وردة إلى أن إقبال المسيحيين على صناديق الاقتراع في انتخابات مجالس المحافظات ربما سيكون «غير مشجع» بسبب عدم فسح المجال أمامهم للمشاركة الواسعة للتنافس أسوة بالكيانات السياسية الاخرى على مقاعد الحكومات المحلية خلال الانتخابات التي ستجرى في ٣١ من كانون الثاني الجاري.

وقالت وردة وهي أول وزيرة للهجرة والمهجرين بعد سقوط صدام بحسب وكالة (د.ب.أ) الالمانية:» ان المسيحيين في العراق مصابون بالإحباط جراء ما تعرضوا له من أبشع عمليات تهجير في الربع الاخير من العام الماضي وتبعها قيام البرلمان العراقي بتحديد مقاعد الاقليات ومنهم المسيحيون في مجالس المحافظات الى ثلاثة مقاعد فقط واحد في كل من بغداد والموصل والبصرة».

وكان البرلمان العراقي قد صادق على الغاء المادة ٥٠ من قانون انتخابات مجالس المحافظات التي كانت تنظم ضوابط تمثيل الاقليات العراقية في مجالس المحافظات وتعديلها بمادة جديدة تقضي بمنح مقاعد للاقليات الرئيسية في محافظات بغداد والبصرة والموصل بواقع ثلاثة مقاعد للمسيحيين ولكل من الصابئة والشبك والايزيديين مقعد واحد الامر الذي لقي انتقادات شديدة من قبل المسيحيين والطوائف الاخرى. وأضافت الوزيرة السابقة :»نحن تعرضنا الى ظلم كبير من خلال الغاء المادة ٥٠ لانه لا يمكن مساواتنا بالاقليات الاخرى مثل الصابئة والايزيديين والشبك وان نقبل ان يكون تمثيلنا بمقعد واحد فقط وفي ثلاث محافظات نحن نريد مشاركة طبيعية وصناديق الاقتراع هي التي تفرز ذلك».

وتابعت وردة ان :»إجبار المسيحيين على خوض الانتخابات في قوائم خاصة بهم يشكل اجحافا حيث سنجبر على انتخاب القوائم المسيحية فقط بسبب نظام الكوته وتحديد مقعد واحد لنا في ثلاث محافظات وعدم السماح لنا بالمشاركة في قوائم أخرى تضم طوائف المجتمع وبالتالي سيحرم المسيحيون من المشاركة في انتخاب مرشحين آخرين من غير المسيحيين».

وذكرت وردة التي تعمل حاليا ناشطة في مجال حقوق الانسان «أعتقد أن مشاركة المسيحيين في هذه الانتخابات ستكون ضعيفة وغير مشجعة وان اعدادا من المسيحيين يعتزمون وضع اوراق الانتخاب فارغة في صناديق الاقتراع احتجاجا على الممارسات القاسية التي تعرضوا لها من قبل الحكومة العراقية».

وذكرت وردة « نحن نعارض مقاطعة الانتخابات لان هذا ليس حلا مثاليا ولابد لنا من البقاء في ساحة المنافسة حتى وإن دخلنا الانتخابات بثلاثة قوائم».

ورأت وردة أن «التفكير في الهجرة خارج البلاد اصبح هاجس المسيحيين لانهم يعتقدون انه لا يوجد من يحترم حقوقهم وانهم يشعرون بالتهديد والكل لا يفكر بالبقاء وهذا خطر كبير برغم اننا لا نشجع على ذلك وندعو الجميع الى البقاء والمشاركة في الانتخابات والتعبير عن ارائهم بحرية».

وذكرت وردة « ان عدد المرشحين في القوائم المسيحية ٩ مرشحين فقط وهذا ليس بمستوى الطموح او احترام المسيحيين». ولا توجد احصائيات دقيقة لاعداد المسيحيين الموجودين حاليا في العراق فيما كانت الاحصائيات خلال حقبة الحقبة الماضية تشير إلى وجود نحو مليوني مسيحي في العراق.

وقالت «يبدو أن الساحة السياسية لا تزال هشة في العراق لانه بعد ان تحقق الامن والاستقرار في البلاد تعرض المسيحيون للتهجير في وضح النهار في الموصل العام الماضي برغم اننا شعب اصيل وليست لدينا مشاكل وليست لنا جماعات مسلحة او ميليشيات مثل ما هو موجود عند الطوائف الاخرى».

وكانت مدينة الموصل المقر الرئيسي للمسيحيين في العراق قد شهدت أقسى موجة تهجير في الربع الاخير من العام الماضي حيث طالت أكثر من ألف عائلة مسيحية. وكان مئات آخرون قد فروا من منازلهم في بغداد والبصرة والموصل.

وأكدت وردة انه « ليست لدى المسيحيين مشاكل او عقد لانتخاب مرشحين مسلمين وقد حصل ذلك في الانتخابات الماضية عندما انتخب المسيحيون أياد علاوي رئيس الوزراء العراقي السابق وهو سياسي علماني مسلم لان المسيحيين شاركوا في قوائم متعددة

يذكر ان احصائيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق اثبتت ان (١٥) مليون عراقي سيشاركون في انتخابات مجالس المحافظات فيما بلغ عدد المرشحين فيها (١٤٤٣١) مرشحاً سيتنافسون على (٤٤٠) مقعداً فيما بلغ عدد الائتلافات المشاركة (٣٦) ائتلافاً والكيانات السياسية (٤٠١) وعدد الكيانات السياسية الممثلة للاقليات (١١) كياناً.

أسماء ومدن

رائد فهمي: العراق تخطى مرحلة المشاكل والمعاناة

قال وزير العلوم والتكنلوجيا رائد فهمي ان العراق قد تخطى مرحلة المشاكل والمعاناة.

جاء ذلك في الاحتفال الذي اقامته الوزارة بذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

واكد فهمي ان الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على ازالة مظاهر التمييز لرعاية الابداع والاحترام الثقافي مشددا على ان البلد يمر بتحد كبير وان هناك من قدم التضحيات لتحقيق حقوق الانسان.

ذي قار

التقاعد تقرر قطع رواتب ذوي الشهداء

افاد مديرة الهيئة الوطنية للتقاعد في ذي قار عن قرار بقطع رواتب ذوي الشهداء ابتداء من كانون الثاني الحالي ومعاملتهم كذوي المتوفين.

واوضح احمد الزيدي ان "قانون التقاعد الموحد لسنة ٢٠٠٦ حدد رواتب المتقاعدين وأولاد المتوفين خاصة الذين يتوفون أثناء الخدمة".

موضحا انه بناء على هذا القانون والذي سيتم العمل به منذ بداية هذا العام فانه سيتم قطع "رواتب أولاد الشهداء الذين بلغوا السن القانوني والذين لم يكونوا مستمرين بالدراسة ، كذلك بنت الشهيد التي تكون متزوجة او موظفة ايضا شملها القطع وزوجات الشهداء المتزوجات من شخص اخر يتم قطع رواتبهم".

ميسان

تشديد الاجراءات مع اقتراب الانتخابات

أكد مدير العلاقات والاعلام في قيادة شرطة ميسان العقيد صادق سلام أن الأجهزة الأمنية اتخذت جملة من الاجراءات الاحترازية والاستباقية لتأمين الحماية للمواطنين ومراكز الاقتراع في المحافظة.

وأوضح ان: "اجراءات احترازية وايضا استباقية لتأمين الحماية للمواطنين حيث تكون عن طريق تكثيف الدوريات بشكل مركز في المراكز الانتخابية التي ستجرى فيها الانتخابات من اجل توفير الأمن للمواطن بصورة جادة ويذهب المواطن الى الانتخابات وهو مرتاح ومطمئن".

وطالب المواطنون في المحافظة الاجهزة الامنية باتخاذ جانب الحياد وعدم التدخل في سير العملية الانتخابية، إذ قال أحد المواطنين: "نطالب الأجهزة الأمنية ونحن على ثقة بامكاناتهم في توفير ظروف وارضية واجواء آمنة للمواطن للادلاء بصوته في الاستحقاق الانتخابي".

واسط

رفض قرار استبدال قائد شرطة المحافظة

عقد محمد حسن رئيس مجلس محافظة واسط مؤتمرا صحفيا أعلن فيه موقف المجلس الرافض أمر رئيس الوزراء نوري المالكي استبدال قائد قوات الشرطة في المحافظة بقائد آخر.

وقال في المؤتمر: "هذا اليوم عقدت جلسة لمحافظة واسط وقرروا بالاجماع وحسب الصلاحيات المخولة لمجلس المحافظة وفق القانون المرقم ٧١ رفض المصادقة على قرار التعيين وبالاجماع. وحول اسباب اتخاذ هذا القرار.

وقال حسن: "إن عدم التنسيق مع الحكومة المحلية سبب وجيه لرفض المصادقة اضافة إلى هذا المبرر حيث هذا التوقيت الذي يسبق الانتخابات بـ١٣ يوما اعتقد، ويعتقد المجلس انه سيربك كثيرا الاجراءات المتخذة فضلا عن عدم وجود المبررات الكافية لقرار الاعفاء اذ ان محافظة واسط من المعروف تسجل ربما اعلى مؤشرات الامن في منطقة الوسط والجنوب وربما على مستوى العراق اذا استثنينا اقليم كردستان".

بعد اصدارها تقريراً عن العنف ضد المرأة في العراق

منظمات نسوية: معلومات منظمة هيومن ووتش تستند الى مصادر غير معروفة

بغداد/ المدى

وصفت عضو مجلس النواب العراقي النائبة عن الائتلاف الموحد شذى الموسوي، إن تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الأخير حول ازدياد أعمال العنف ضد النساء في العراق، بـ«غير الموضوعي وغير الدقيق»، فيما توقعت حدوث بعض عمليات الاغتيال ضد النساء المرشحات في الانتخابات المحلية المقبلة ولأسباب سياسية.

وأوضحت الموسوي في حديث صحفي أمس الأحد، أن «المعلومات التي أعلنت عنها منظمة هيومن رايتس ووتش تستند إلى مصادر غير معلومة، فضلا عن أن التقرير أتى بعد فترة من التحسن الأمني شهدها العراق خلال العام الماضي».

وأضافت النائبة عن الائتلاف أن «المنظمة لم تقدم إحصائيات دقيقة عن عدد الحالات التي تعرضت فيها النساء في العراق إلى أعمال العنف بشكل واضح، كما لم تشر المنظمة إلى الجهات الإرهابية المسؤولة عن هذه الأعمال».

وأكدت الموسوي أن «المنظمة تحاول تحميل الحكومة العراقية مسؤولية أعمال العنف ضد النساء في العراق، وهذا أمر مرفوض لا يستند إلى أدلة واضحة»، لافتة إلى أن «الجماعات المسلحة المتطرفة هي المسؤولة عن أعمال العنف التي تستهدف النساء في العراق».

وتوقعت الموسوي «حدوث بعض عمليات الاغتيال التي تستهدف النساء المرشحات في الانتخابات المحلية المقبلة نهاية شهر كانون الثاني الحالي، وذلك لأسباب سياسية تأتي ضمن المنافسة على مقاعد مجالس المحافظات».

يذكر أن أعمال العنف ضد المرأة في العراق شهدت ارتفاعاً ملحوظا خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عقب سيطرة الجماعات والمليشيات المتطرفة على عدد من مناطق العراق وتنفيذها عمليات قتل بحق النساء العراقيات بحجة عدم التزامهن بالشريعة الإسلامية، خصوصا في محافظات البصرة وبغداد ونينوى، إلا أن عام ٢٠٠٨ شهد انخفاضا في عمليات العنف التي تستهدف النساء العراقيات خصوصا بعد عمليات صولة الفرسان وغيرها من العمليات العسكرية التي جرت في شهر آذار الماضي ضد الجماعات المسلحة في عدد كبير من مناطق العراق.

الى ذلك طالبت ناشطات نسويات في منظمات المجتمع المدني التي تعنى بشؤون المرأة بإقامة مراكز اجتماعية لإيواء النساء اللواتي وقع عليهن العنف تساعدهن على التخفيف من أعباء العنف التي تطلوهن في منازلهن أو أماكن عملهن ببغداد بسبب أعمال العنف التي ظهرت بأشكال متعددة في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الشان قالت إسراء حسن الناشطة النسوية في جمعية نساء بغداد احدى منظمات المجتمع المدني:

«طالبنا بذلك في أوقات سابقة فمثلا في اقليم كردستان هناك (شلاتر) أو ملاجىء للنساء اللواتي تعرضن للعنف، يستمع اليهن فضلا عن ايوائهن وحل مشاكلهن أو توفير فرص عمل لهن وهنا نفتقد ذلك على الرغم من وجود هذه الملاجىء في كل دول العالم ونتمنى ان نحظى بها في العراق».

من جانبها اكدت اسماء جميل المدربة في مجال حقوق الانسان ان نسبة العنف ضد المرأة لم تنخفض انما ظهرت اشكال جديدة للعنف لم يصنفها القانون العراقي على انها خروقات ضد حقوق المرأة.

واوضحت جميل ان العراق اصبح مصدرا للرقيق الابيض وهو بحد ذاته عنف ضد المرأة فضلا عن ظهور بعض الزيجات العرفية الخارجة على القانون والتي يدفع فيها الزوج زوجته لممارسة البغاء حيث كشفت تقارير وصلتني من بعض المناطق إلى ارتفاعها بنسبة ٨٠ في المئة ولم تصنف هذه الممارسات على اساس أنها اعمال عنف اضافة إلى قضية النساء الانتحاريات.

إلى ذلك شددت الناشطة النسوية ليزا نيسان على اهمية تثقيف الرجل في كيفية تعامله مع المراة سواء في البيت أو العمل.

هذا وتؤكد دراسات اعدتها منظمات دولية أن حقوق المرأة في العراق ما زالت تنتهك من خلال التمييز والعنف الموجه ضدها في المنزل او الشارع بسبب الظروف الراهنة على الرغم من وصولها إلى مراكز سياسية واجتماعية مهمة في البلد.

يذكر ان تقريراً اصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش اعتبر ان «اوضاع حقوق الانسان في العراق سيئة للغاية» مشيرة الى «العنف والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمهجرين والانقسامات الطائفية» وذلك على الرغم من التحسن في الوضع الامني.

واشار الفصل الخاص باوضاع حقوق الانسان في العراق العام الماضي الى ازمة المهجرين وهم «بالملايين بين نازح عن دياره بسبب العنف الطائفي» و«لاجئ في الخارج».

واكد التقرير ان المواطنين من مهجرين وغيرهم يظلون «هدفا لهجمات مجموعات مسلحة في حين تستمر العمليات العسكرية الاميركية والعراقية في «ايقاع ضحايا في صفوف المدنيين».

ووفقا لهيومن رايتس ووتش فهناك «استخدام واسع النطاق للتعذيب وغيره من اساءة معاملة معتقلين لا يزالون في السجون المكتظة» حيث يوجد لدى القوت العراقية (٢٤ الف معتقل) في حين يوجد لدى القوات الاميركية اقل من ١٥ الف معتقل.

برلمانيون يطالبون بعرض الحسابات الختامية للاعوام السابقة قبل اقرار موازنة ٢٠٠٩

بغداد / وكالات

قال النائب مظهر الحكيم عن الائتلاف العراقي الموحد ان بعض النواب يتجهون لمطالبة وزارة المالية بعرض الحسابات الختامية للاعوام السابقة قبل اقرار موازنة عام ٢٠٠٩ مشيرا الى ان هذا الامر يعتبر قضية مهمة وجوهرية في مسألة الموازنة.

واضاف الحكيم امس الاحد لابد من ان تبحث هذه القضية وعلى وزارة المالية ان تجد مخرجاً من هذه المشكلة، معبرا عن اعتقاده بان الموازنة لن تمر هذه العام من دون محاسبة وزارة المالية من قبل بعض الكتل السياسية على الحسابات الختامية «في الاقل للسنوات الثلاث الماضية» ، وهذه قضية جوهرية لا يمكن التغاضي عنها لذلك فان حسم مسألة الموازنة سيطول النقاش حولها .

وتابع: من المؤمل ان تناقش ميزانية ٢٠٠٩ المعدلة في مجلس النواب خلال الايام القادمة ،ومن المتوقع ان تبحث قضية حصة اقليم كردستان في الميزانية بالدرجة الاولى بالاضافة الى حصص بقية المحافظات ، مبينا ان حصص المحافظات الاخرى تعاني نقصا كبيرا.وطالب الحكيم بزيادة حصة محافظة كربلاء ضمن الموازنة العامة ،معتبرا ان ما تأخذه كربلاء هو جزء بسيط جداً مما تأخذه اية محافظة من محافظات اقليم كردستان بحيث لا يوجد هناك مجال للمقارنة، برغم ان الخدمات التي على محافظة كربلاء توفيرها لتغطية نفقات الزوار القادمين من مختلف انحاء العراق والعالم والتي تصل احيانا الى الملايين تحتاج الى خدمات كبيرة.

وبين ان كربلاء تحتاج الى اموال طائلة لا تكفيها حصة المحافظة البالغة ٢٠٠ مليون دولار، في حين تصل حصة اي محافظة من محافظات اقليم كردستان الى(٣٠٠٠) مليون دولار و»لا توجد اي مقارنة بين هذه المبالغ» ،مطالبا الحكومة بأن تساوي في التخصيصات وجعل حصة كربلاء كحصة اي محافظة من اقليم كردستان.

وأشار الحكيم الى ان حكومة اقليم كردستان تطالب بتخصيص نسبة ١٧٪ للاقليم كما هو في الميزانية السابقة ، متوقعا ان تعاد المشكلة نفسها التي أخرت اقرار الميزانية في العام الماضي لان هناك مجموعة كبيرة من اعضاء البرلمان يرون وجوب تقليص تخصيصات الاقليم ويطالبون برفع حصص محافظاتهم ضمن ميزانية ٢٠٠٩ لتصل الى مستوى محافظات اقليم كردستان.

وشدد على ان المشكلة التي تواجهها المحافظات وتوقع عليها غبن كبير هو ان الاحصائيات السكانية المعتمدة لتحديد حصة المحافظات ضمن الموازنة العامة قديمة ولم تحدث رغم تضاعف اعداد نفوسها في الوقت الحالي.

يذكر ان عضو مجلس النواب عن الكتلة الصدرية احمد المسعودي ،اشار الى أن الكتلة سترفض التصديق على موازنة ٢٠٠٩ في حال عدم وصول الحسابات الختامية للدوائر والوزارات الحكومية للميزانية السابقة،مشددا على ضرورة أن تقوم وزارة المالية "بتزويد جميع أعضاء مجلس النواب بنسخ من الحسابات الختامية بشكل مفصل والاطلاع على جميع مصروفات الحكومة خلال العام الماضي".

(عين) تتخوف من تكرار الاصوات في اقتراع القوات المسلحة والراقدين في المستشفيات

بغداد / نصير العوام

اعربت شبكة عين العراق لمراقبة الانتخابات عن قلقها من حدوث عملية تكرار التصويت في الاقتراع الخاص والعام.

وحمل رئيس الشبكة مهند الكناني مجلس النواب مسؤولية عدم توعية العراقيين على المشاركة في الانتخابات بسبب تاخيره اقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وقال الكناني في مؤتمر صحفي عقده امس الاحد ببغداد :»ان لدى الشبكة قلقاً من عملية تكرار في التصويت في الاقتراع الخاص الذي يشمل القوات المسلحة والراقدين في المستشفيات والسجناء».

واضاف الكناني ان :» مفوضية الانتخابات لم تفرز اسماء الناخبين من القوات المسلحة ، لذا نتخوف من عملية التصويت مرتين في الاقتراع الخاص والعام».

واشار الى «ان الامم المتحدة تتحمل جزءاً من عملية عدم توعية العراقيين منذ وقت طويل ، حيث بدأت بالعملية مع اقرار قانون الانتخابات المحلية.

وذكر :»ان (٨٥٠) الف ناخب من القوات المسلحة العراقية يحق لجميعهم التصويت وهذا رقم كبير ، ومن الصعب السيطرة عليه ، اذا كان سيصوت في الاقتراع الخاص والعام ، كما ان المفوضية لم تحدد اعداد السجناء المشمولين بالانتخابات.

وأشر الكناني بعض الملاحظات في الاقتراع الخاص ، متسائلاً: ما الالية التي يمكن من خلالها ضمان عدم التصويت في الاقتراعين ؟ ، وكيفية ستكون عملية التصويت ؟ عاداً: اخطر ما يواجه الانتخابات هو عدم ضمان عملية تكرار التصويت.

وانتقد الكناني مفوضية الانتخابات كونها لم تطبق أية عقوبات بحق اي كيان او شخصية سجل عليها خروقات ضمن الحملة الدعائية، مؤكدا :»وجود خروقات كبيرة خلال الحملة الدعائية .

وافاد رئيس الشبكة :»ان نسبة الاقبال على الانتخابات ازدادت في الفترة الاخيرة ، واصبحت لدى المواطن العراقي قناعة بالمشاركة في الانتخابات.

وفي سياق اخر، قال الكناني ان شبكة عين العراق لمراقبة الانتخابات ستعلن خلال اليومين المقبلين عن ، اهم ما جرى في البصرة حول حملة التواقيع بشأن اقليم البصرة.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي

دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art